نظرة في التاريخ

نشر في مقتطف ديسمبر الماضي مقالاً تحت عنوان فتح الاندلس وصدّر بتعليق تناول الطريقة التي تجري عليها جامعة بيروت الاميركية في تلقين التاريخ وذكر في ذلك التعليق أن الجامعة « تعلم طلبتها ان يبحثوا في التاريخ كانه علم Science من العلوم الطبيعية المبنية على الاستقراء فلا يكفي النقل فيه بل لابد من تطبيقه على نواميس الاجتماع المؤيدة بالاستقراء » فاستلفت نظرنا في هذه العبارة قضيتان : الأولى أن التاريخ علم استقرائي والثانية : أن للاجتماع نواميس مؤيدة بالاستقراء. لذلك أردنا أن نبدي ما عنّ لنا من اللاحظات عسى أن تجد في صدر المقتطف محالاً لاذاعتها .

العلم Science والفن والآداب Art and Literature ثلاثة اصطلاحات تدل في العصر الحاضر على ثلاثة اشياء معينة يفصل بينها في الاعتبار العقلي حدود موضوعة ولا تجتمع الاّ في حيز واحد حيث ترجع برمتها الى انها نتاج للفكر الانساني

على أن كلة العلم كثيراً ما استبهم على الكتاب فهم المقصود منها . ولقد وضع لهذه الكلمة من التعاريف في الفلسفة القديمة والحديثة ما لا يعده حصر وبقيت كفآت العقل الانساني متخالطة في مباحث الفلسفة حتى قام الفيلسوف « أوجست كونت » بوضع فلسفته اليقينية محدداً منازل العلم بمقتضى كفآت العقل البشري . على ان الفلسفة اليقينية Positive Philosophy على ما يعتورها من النقص شأن كل المذاهب الفلسفية ازاء النقد الحديث وازاء تشعب فروع المعرفة العامة انها وضعت قواعد أولية زادها النقد قيمة واتخذها الناقدون دعامة لمباحثهم فانتجت مذهباً جديداً في حدود المعرفة الانسانية .

انتهى الباحثون في أوائل القرن الحاضر على ان العلم "Science" نتاج القوة التجريبية والتطبيق العملي في القوانين الطبيعية الثابتة والاستقراء القائم على قواعد ثابتة كقواعد الرياضيات . والفن Art نتاج القوة المخيلة أو المصورة . والآداب Literature نتاج القوة النظرية والبحث الاستنتاجي . فالآداب بذلك دعامة العلم التجريبي الاستقرائي والعلم لا محالة مسبوق بها وهي في ذاتها علوم

اولية Incipient Sciences ولكنها ليست علوماً يقينية تميزت وتقررت قواعدها شأن العلوم الرياضية والطبيعية مثلاً . ويصح أن تكون بعض علوم الآداب في اعتبار البعض علوماً نظرية لا تجريبية يقينية . فالاول تتبعه الرياضيات وعلوم الطبيعة والكيمياء والآلة وما اليها . والثاني يتبعهُ الشعر والموسيقى والتصوير وما الى ذلك . والثالث تتبعهُ البلاغة والتاريخ والاجتماع والفلسفة عامة في اوسع معانيها . وهذا التقسيم نفسه قد يختلف فيهِ الباحثون اختلافهم في تعريف النفس والفلسفة العقلية . غير ان الرأي السائد اليوم في عقول الناظرين في منتجات العقل الانساني أنهم يفرقون بين العلم والفلسفة أو الآداب كما يدعونها اصطلاحاً باعتبار أن كل ما خرج من حيز النظر الى حيز العمل والتجربة فاصبح ذا قواعد طبيعية ثابتة لا يغالبها التغير ولا يعتريها التبديل فقد اصبح علماً يقينياً Positive Science وكل ما لم يدخل ذلك الحيز فهو فلسفة أو أدب Literature . ذلك هو الفرق الموضوع اليوم بين الفلسفة او الآداب والعلم .

ولقد قامت في اوروبا مدرسة اخصها اساتذة التاريخ في جامعة السوربون بفرنسا وعلى رأس هذه المدرسة الاستاذ الفيلسوف هنري برغسن يحاولون ان يكشفوا عن قانون او سنن عامة يخرجون بها التاريخ من حيز الآداب او الفلسفة أو الفن كما يتطرف البعض في التعبير ويدخلونهُ في العلم المحض ، بحيث تصبح للتاريخ قواعد راهنة تنتج اسباباً واحدة ، وجزاهم في ذلك فئة من كتاب هذا العصر

فاذا نظرت في الواقع وجدت أن كل فرع من فروع الآداب والفلسفة قد اشتق منهُ علوم تختلف نظرات الباحثين فيها اختلافاً كبيراً أو يسيراً على مقتضى الظروف . فأمم العالم مثلاً تتفق جميعها في قطع أدوار نشوئية عامة . فلكل أمة مثلاً عصر حجري وعصر برونزي وعصر حديدي . ولكن التاريخ لم يصل الى هذا الحد من العلم اليقيني حتى نزعت العقول الى القول بأن البحث في ذلك ليس من خصائص التاريخ فوضع لهذا الفرع من التاريخ اسم خاص اطلق عليهِ اسم الانثروبولوجيا وهو علم أدنى لمحة الى الاجتماع والسيكولوجيا منهُ الى التاريخ بمعناه المتداول . كذلك اذا نظرت في التاريخ وفي فلسفة التاريخ التي وضع قواعدها فولتير الكاتب الفرنسوي الأشهر . فان فلسفة التاريخ لم تلبث أن انقلبت اجتماعاً وتركت التاريخ حيث هو وكما كان معروفاً من قبل . وكل هذا لايجعل التاريخ علماً

ثابتاً ذا قواعد مقررة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها .

ان قانون الارتقاء الذي غير من نزعات الانسان ومشاعره وصبّ كل جماعة من الجماعات في قالب خاص بها لم يجعل للتاريخ منهُ سنة عامة تكافئ بين حالات الانسان في كل عصر من العصور . والى ذلك يرجع السبب في أن العلل الواحدة من حالات الاجتماع الانساني قد تنتج نتائج مختلفة باختلاف الظروف والحالات والمؤثرات الخفية التي لن نعرف منها الاّ ظواهرها دون حقائقها وماهياتها.

يقول هربرت سبنسر — « ان تاريخ العضويات يثبت أن الترقي الحقيقي ينحصر في التغاير من حال التجانس الى حال التنافر . وأن سنة ذلك الترقي العضوي هي سنة ضروب الترقي كافة » .ثم يقول — « إن كل ما في الكون مثل تكوين الأرض ونشوء الحياة فيها وترقي الجماعات في العمران ونشوء الحكومات والصناعات والمتاجر والآداب والعلوم والفنون جاءها تخضع لهذه السنة الطبيعية من التغاير التدرجي من الوحدة النوعية الى الاختلاط والتكاثر النوعي . فان الانتقال من حالة التجانس الى التنافر كان السبب الوحيد في حدوث الارتقاء منذ ظهر أول أثر للتغايرات الكونية في الوجود الى أن بزغ فجر المدنية في تاريخ الانسان » .

هذه سنة عامة اخذها الباحثون في كل علم من العلوم ليعرفوا تلك الاسباب التي تسوقهُ من التجانس الى التنافر . طبقها علماء الحيوان والنبات على الانواع ليعرفوا اصلها وكيفية نشوئها واخذها علماء الحياة ليعرفوا السبب في نشوء الافراد التي تكون الانواع . ومما لا مشاحة فيه ان المؤرخين وعلماء الاجتماع لو استطاعوا ان يعرفوا الاسباب التي ساقت الجماعات الانسانية في سبيل الارتقاء من التجانس الى التنافر ، لا في صفاتهم العضوية لان ذلك متروك لعلم الحياة او التكوين العضوي ، بل في تكوين الصفات التي كونت مشاعر الجماعات وميولها واذواقها والقواعد التي تحكم صلة هذه الصفات الانسانية في المجتمع العام او في الكل الاجتماعي وامكنهم ان يكشفوا عن البواعث الطبيعية التي دفعت بالجماعات الانسانية الاولى الى التطواف والمهاجرة ونشوء اللغات وعلاقتها بتطور الانسان الى غير ذلك من الاسباب التي تكون التاريخ عامة فهنالك يمكنهم ان يجعلوا التاريخ

علماً ثابتاً . اما وانهم لم يبلغوا ذلك المبلغ فالتاريخ لا يزال فرعاً من فروع الآداب واغلب الظن على انهُ سوف يظل كذلك ازمنة لا تقدرها

ولا نعلم كيف يستطيع احد ان يفكر في وضع قواعد للتاريخ تقاس بها الحوادث وتعرف النتائج كالحال في بقية العلوم او توضع تعاريف عامة للتاريخ يرضى بها كل الناظرين فيه كما آمن الرياضيون بان النقطة آخر الخط وان الخط نهاية السطح والمؤرخون لا يزالون مختلفون ولن يزالوا مختلفين في البواعث والاسباب التي كونت التاريخ الانساني . فمنهم من يقول باثر البيئة الاجتماعية ومنهم من يقول باثر البيئة الطبيعية ومنهم من يرد اسباب التاريخ الى العوامل الاقتصادية ومنهم من يرجعها الى المؤثرات النفسية . وكل فرقة من هذه الفرق قد سبقت الى كتابة التاريخ منتحية منحاها الخاص متبعة طريقها ومبدأها

ان آخر رأي ذاع في البواعث التي احدثت التاريخ الانساني كان رأي العلامة « بنيامين كد » الكاتب الاجتماعي الاشهر . ورأيهُ ان المحور الذي تدور حولهُ دائرة التاريخ الانساني بل مظهر التاريخ البشري الوحيد ينحصر في موقعة كبيرة وتجار دائم قامت بهِ الجماعات ابتغاء ان تخضع عقليتها وقوتها الاستنتاجية لقوتها الشعورية . ذلك لطبيعة في الجماعة لن تنفك عنها . طبيعة تخضع الجماعة دائماً لقوة الشعور دون قوة العقل . وان تلك الحروب التي مزجت دم الانسانية الزكي بحضيض الثرى وتلك الثورات المدنية والاجتماعية ليست سوى نتيجة من نتائج تلك الطبيعة فالانتقام والغضب والكراهية والتعصب للجنس والمعتقد مظاهر لن تجد لها في الافراد من اثر في تحطيم بناء مدني او قيام حالة من حالات العمران . ولكنك ترى ان للجماعة من مظاهر الخضوع لهذه البواعث ما كان سبباً في قيام الحروب والثورات على مدى الازمان

غير انك ترى ان علمي الاجتماع والسيكولوجيا وهما الدعامتان الوحيدتان لهذه النظرية لم يتقيد النظر فيهما بقيود علمية ثابتة . ولا تزال موضوعاتهما رهن التغير والتبديل واختلاف الآراء وتنافرها في مفصلات هذين الفرعين لا يقاس بها اختلافها وتنافرها في اي فرع من فروع المعرفة الحديثة اللهمَّ الاَّ في قليل من الآداب التي يتسع فيها مجال الخيال وتتنافر في النظر فيها عقول الباحثين وتختلف فيها وجوه البحث باختلاف الناس

ولقد عجزت كل العلوم وفروع المعرفة برمتها حتى اليوم عن وضع حد فاصل لعلاقة الفرد بالمجموع ولم يستبن الباحثون قياساً محكماً يضبط في نظرهم هذه العلاقة وسيق اصطلاح « الفرد المستقل » اصطلاحاً غامضاً بل مظهراً من مظاهر اللبس والابهام وان لم يكن في ذاته خطأً محضاً لا يقوم لهُ في الطبيعة الاجتماعية مثال. كذلك اذا نظرت في اصطلاح « التطور الاجتماعي » وتساءلت ما هو التطور الاجتماعي العام ؟ فان ذلك الاصطلاح لم يكشف لهُ العلم عن قانون محدود ولم يعرف الباحثون من الماضي ما يمكن ان يكون مقياساً تقاس عليه الظروف والحالات التي يتشكل فيها الناشيء ويتكون بتشكلهِ التاريخ الانساني ولم يفصح العلم عن تلك الاسباب التي تسوق الجماعات الى التغاير والاختلاف عن حالاتها الاولى فتدفع بها الى الرقي او تبعث بها الى حضيض التدهور والاضمحلال

وما دامت العلاقة بين الفرد والمجموع لم تعرف وكذلك الاسباب التي تسوق الجماعات الى الترقي او الانحطاط او علاقة الجماعات الخاصة بمجموع الكل الاجتماعي فكيف يخطر على عقل بشر أن العالم الانساني وهو على ما ترى من القصور والتخلخل في مستطاعهِ أن يضع للتاريخ قواعد ثابتة كقواعد الرياضيات ؟ ومادام النظر في الاجتماع لم يصبح بعد علماً يقينياً صحيحاً وهو دعامة الطريقة العلمية في بحث التاريخ فكيف يتصور ان التاريخ أصبح علماً ؟

ظل القول بأن التاريخ فرع من الآداب منذ زمان زوتوفون وهيرودوت وبلوتاوك وليبني الى غبون وماكولي وميشليه . ولقد نهج ستبس وسيلي الطريقة الوصفية في كتابة تواريخهم رغم نزعتهما الى الطريقة العلمية التي دعوا اليها زماناً. اما السوربون اليوم فيمثل الرأي العلمي يوحي اليهِ الاستاذ برغسن بذلك الوحي محاولاً وضع حدود لمسألة لا حدود لها في الواقع

ولقد ذهب اللورد ماكولي وهو أكبر مؤرخي الانجليز في القرن الماضي مذهباً خاصاً فقال ان التاريخ ليس الا صفحات من الزمان تتعاقب عليها صور الجماعات بما فيها من أثر العلم والادب والانفعالات والمؤثرات الطبيعية والنفسية والاقتصادية والجغرافية كالمنظر الذي تراهُ في صفحة السماء يوماً ما يستحيل عليك أن تراهُ بذاته مرة اخرى بما فيهِ من اختلاف الصور والالوان والاشكال والتغايرات المتعاقبة . من هنا نجد ان أهل الشهادة لحوادث التاريخ كأهل الشهادة لمناظر الطبيعة . ان

رأوها وتناولوها بوصف وأخذت عنهم ذلك الوصف او تلقيت عنهم تلك الصورة لتقيس عليها او لتستنتج منها او لتقارنها بغيرها من الصور التي تقع تحت حسك فانك اما تنظر بنظر غير نظرك وتنعكس على لوحة نفسك صور انفعالات وبواعث وعواطف قد تشعر بما يناقضها تماماً لو انك نظرت اليها بعيني نفسك وتحت تأثير مشاعرك وانفعالاتك الخاصة

اذا اعتبرنا التاريخ صورة فيجب علينا أن نعتبر المؤرخ مصوراً تخط ريشتهُ لأهل زمانه الصور التي تنعكس على لوح نفسه من ممارسته لحوادث الازمان الغابرة تلك الأزمان التي لن نعرف من حقائقها الاَّ بقدر ما أثرت حوادثها في انفس المؤرخين فيها . فالمؤرخ انما يستمد من خيال غيره ومن انفعالات غيره ومشاعر غيره ليستخرج صورة جديدة تستحيل انيها نفسهُ ويكون مقدار خطئها او صوابها راجع الى مقدار قربها او بعدها من حالات العصر الذي يؤرخ فيهِ وحالات العصر الذي يؤرخ فيهِ منقولة اليهِ برمتها عن غيره وصحة انتقل او خطاؤهُ راجعان الى صحة نظر الذين صوروا ذلك العصر او خطئهم ومن هنا لا تستطيع أن تضع للتاريخ مقياساً تقيس عليه حقائق الأزمان الماضية وتتنبأ بها عن المستقبل اعتماداً على ظروف حاضرة اذا دعيت هذه الاعتبارات في مجموعها .

يقول جوته — « إن التاريخ يجب أن يعاد تدوينهُ والنظر فيهِ من حين الى حين لا لأن حقائق كثيرة تكون قد عرفت على مر الايام بل لأن أوجهاً من النظر قد تظهر في أفق البحث العقلي ولان المعاصرين الذين هم ذوو ضلع كبير من تقدم عصورهم وارتقائهم يساقون دائماً الى غايات ينتهون بها الى حيث تصبح ذات صبغة يقتدر بها على تدبر الماضي والحكم عليهِ بصورة لم تكن معروفة من قبل » . ومن طريق النظر في فكرة جوته في التاريخ سار الرأي عند المؤرخين بان نقول بان التاريخ فرع من العلوم الاستقرائية مسألة غامضة مبهمة . والحقيقة ان اصحاب ذلك القول لم يقيموا من حجة على صحة رأيهم فتخلصوا من موقفهم بقولهم ان التاريخ فرع من العلوم الاستقرائية باعتبار الموضوع وفن باعتبار الذاتية . ولقد رُدَّ على هؤلاء رأيهم هذا بأن التاريخ ان اعتبر علماً باعتبار الموضوع فانما يصبح اجتماعاً صرفاً ليس للتاريخ فيه من أثر اللهم الاَّ علاقة المستفيد من المستمَد منهُ

ولقد نقد الاستاذ ماكولي تريفيليان وهو خير من أرخ في نهضة ايطاليا

الحديثة رأي الذين يذهبون مذهب ان التاريخ علم يقيني فقال في ماهية التاريخ وفائدته في مقالة عنوانها «مثال أي الاهمة التاريخ — « ان ميزة التاريخ التي لا ينكرها احد تنحصر في تدريب العقل ليصل الى درجة يقتدر بها على إدراك المسائل السياسية ادراكاً صحيحاً . ولكن هذه الميزة لا تتناول التنبؤ عن المستقبل. فلا يمكن للتاريخ مثلاً أن يعدنا بمجموعة من السنن العامة يصح تطبيقها في كل عصر ليسترشد بها السياسيون . ولا يستطيع التاريخ أن يظهر لنا من طريق المقارنة التاريخية ممن من المتخاصمين كان في جانب الحق في أية مسألة من المسائل العامة . ولكن ماهية التاريخ تنحصر في شيء أبعد من ذلك شأناً وخطاراً وهي تدريب عقلية الانسان على معالجة المسائل العامة وفهمها ومشاركة بقية الامم في شعورها . فان المعلومات التي يعدنا بها التاريخ لا قيمة لها في ذاتها ما لم تخلق فينا حالة فكرية جديدة . فان فائدة « تاريخ » Lecky في ايرلاندا لا ينحصر في انهُ دوّن في كتاب واحد تفاصيل المذابح العديدة وحوادث القتل والتفظيع بل انهُ احدث فينا حساسة بالعطف والشعور بالخجل وساعد على ادراك الحقيقة التي تقضي بان ذنوب الآباء تتعدى الى الابناء والى الاجيال التي تشب على الكراهية (اشارة الى الحكمة المعروفة في التوراة) . فهو لم يبرهن على منح الحكم الذاتي لايرلاندا من حيث هو خطأ أم صواب بل درب عقول انصار الاتحاد مع انجلترا وانصار الحكم الذاتي لارلندا على ادراك المسألة الايرلندية وغيرها من المسائل ادراكاً تاماً »

ثم أردف المؤرخ هذا بمسألة اخرى اثبت بها ان التاريخ لا يمكن ان يستنتج قوانين عامة من الاسباب والمسببات كالعلوم الطبيعية مثلاً . قال : « وما زالت المحاولات التي ترمي الى استنتاج الاسباب والنتائج التي تنطبق على حياة الانسان وحالاته السياسية والتي تتكرر بتكرر حدوث هذه الاسباب عديمة الجدوى . فاذا استطعنا مثلاً اقامة البرهان العلمي الثابت على قانون الجاذبية تعذر علينا ذلك في البحث التاريخي كما لو أردنا مثلاً أن نثبت أن الجماعات تنتج الثورات دائماً . وهو ما لا يمكن اقامة البرهان على صحته . بل إن عكس ذلك صحيح في جملة حوادث يستنتج منها أن الجماعات تنتج خضوعاً واستسلاماً ومذلة . من هنا لا يمكن الفصل بين اية حادثة من حوادث التاريخ وبين ما يحيط بها من الظروف اذا ما أردنا ان نستوضح قانوناً عاماً يمكن تطبيقه على كل ظرف . لان الحادثة التاريخية ليست سوى

مجموعة من الظروف لا يمكن أن تحدث بظروفها مرة اخرى » . ثم قال الكاتب منهكماً — « وليس لأحد هذه القدرة الا السياسيين الذين يزخرفون خطبهم بالحجج والدلائل التاريخية . »

من هنا نعتقد أن التاريخ فن من فنون الأدب لا يصبح علماً ثابتاً الاّ بعد ان يكشف المؤرخون الذين ينتهجون النهج العلمي في التاريخ عن الاسباب التي ساقت بالانسان من تجانسه الفطري الى تنافره الاجتماعي وعن السنن والقواعد التي تحدد علاقة الفرد بالمجموع الذي يتبعه وعلاقة ذلك المجموع بالكل الاجتماعي ويفصحوا عن حقائق التطور الاجتماعي وروابطه والانفعالات وبواعثها والمشاعر وتشعب مناحيها حتى تصبح قواعدهم التاريخية كقواعد علوم الحيوان والنبات والتكوين العضوي مبنية على سنن ثابتة لا تتغير ولا تتبدل برقين اسماعيل مظهر

مناجاة الارواح

واقتراح السينتفك اميركان

كثرت المناقشات في مناجاة الارواح وكان لمقالات المستر بلاك (التي لخصنا احداها في مقتطف نوفمبر ١٩٢٢) رنة في اندية المباحث النفسية وقام كثيرون من مؤيدي المناجاة ينتقدونهُ ويرمونهُ بالتسرع وعدم التدقيق في اقتباس الاقوال التي انتقدها . ولما طال الاخذ والردّ وعزّ الحصول على القول الفصل في هذا الموضوع وذلك لان الباحثين فيهِ فريقان فريق يؤيدهُ وفريق ينفيهِ طلبت ادارة السينتفك اميركان تعيين لجنة من العلماء المعروفين بعدم تحيزهم لاحد الجانبين والمشهورين بما عرف عنهم من التدقيق في البحث عن الحقائق ليروا باعينهم الاعمال التي يعملها الوسطاء الذين يدّعون مناجاة الارواح او اظهار الاكتوبلازم . وعينت لذلك خمسة آلاف ريال اميركي يعطى نصفها لاول وسيط يُظهر امام هذه اللجنة روحاً تصوّر صورةً فوتغرافية صحيحة يقتنع بها اعضاء اللجنة انها صورت في احوال لم يكن للغش ولا للخداع من يد فيها . ويعطى النصف الآخر للوسيط الذي يعمل عملاً نفسياً يقتنع اعضاء اللجنة بصحته . ويستثنى من هذه الاعمال كل ما ينسب الى التطبّي والى قرع النوائد . ولا يمس هذا الاقتراح ما يتعلق بالامور الدينية ولا الفلسفية وانما القصد منهُ اثبات الاعمال المنسوبة الى مناجاة الارواح او نفيها